في عهد الرئيس الصالح المشاريع الاستراتيجية تعرف طريقها إلى اليمن

إعداد/ الادارة الاقتصادية

منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية على عبدالله صالح السلطة في ١٧يوليوعام١٩٧٨م كان الهم الاقتصادي على راس أولوياتها حيث تبنى سياسة اقتصادية منفتحة كما تبنى تنفيذ برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بدعم من صندوق النقد, والبنك الدوليين ,ومجتمع المانحين وقد شكل هذا البرنامج دافعاً نحو النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة والأسعار ، ولا تزال اليمن حتى اليوم ملتزمة بقوة بتوسيع وتعميق عملية الإصلاح مع فهم عميق لضرورة هذا الأمر في عملية التنمية وقد تعززت هذا الاتجاه عند إعداد "الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" (PSED)، مع تركيز واضح على الحكم واضافة الى ذلك تبنى الرئيس صالح في برنامجه الانتخابي عام ٢٠٠٦م حزمة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية وتشريعات قانونية مما ساعد على سرعة اقرار قانون الذمة المالية وقانون مكافحة الفساد وقانون لحماية المال الغام ومكافحة غسيل الاموال .

خطط خمسية

نفذت الحكومات اليمنية في عهد الرئيس علي عبدالله صالح ست خطط خمسية للتنمية الاقتصادية تم بموجبها انتشال البلاد من الوضع الاقتصادي المتردي ، فضلا عن وضع وتنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، والبدء بتنفيذ خطة اليمن لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية(٢٠٠٠-٢٠١٥)،وبلورة الرؤية المستقبلية للاقتصاد اليمني حتى عام ٢٠٢٥م.

وتلازم مع كل ذلك تحقيق عدد من المنجزات التاريخية من بينها استكشاف النفط واستخراجه، وتحديد سنة ١٩٨٤م كعام للزراعة.وإنجاز سد مارب. وتوضح لغة الأرقام أن الناتج المحلي لليمن كان حجمه حتى نهاية السبعينات من القرن المنصرم (١١,٩)مليار ريال، وانه بلغ في سنة ١٩٩٠م (٨٠,٤)مليار ريال ثم وصل إلى (٨)تريليون ريال وخلال الفترة نفسها ارتفع متوسط دخل الفرد إلى (٢٥٠)ألفاً في ١٩٩٠م، وصولاً إلى نحو (٢٥٠)ألف ريال.

كماتبنت الحكومة اليمنية منذ ١٩٩٥م برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الشامل والذي كان من نتائجه تحقيق معدل نمو سنوي بحدود (٥,٢٪)، وتخفيض العجز في الموازنة، وانخفاض المديونية الخارجية من (١٠)مليارات دولار إلى أقل من (٥,٨) مليار دولار ، فضلاً عن تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وفي إطار الأجندة الوطنية للإصلاحات تم تنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والبرامج والإجراءات بهدف تعزيز مكونات الحكم الجيد وتحسين البيئة الاستثمارية.

الاستثمار

و في عهد الرئيس الصالح تم الاهتمام -للمرة الأولى-بالاستثمارات كشرط ضروري لتحقيق التنمية الشاملة.كما تحققت طفرة نوعية في مجال التجارة الخارجية لليمن.وتعزز الاهتمام بهذا القطاع من خلال تشكيل المجلس الأعلى لتنمية الصادرات وجهازه الفني في ١٩٩٧م.وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الصادرات اليمنية ارتفع من (٢٨,٥)مليون ريال في أواخر السبعينيات إلى (٨,٣) مليار ريال في ١٩٩٠م.ثم إلى (٢,٢)تريليون ريال .

الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار

ووفقاً لبرنامج الإصلاح المالي والإداري وبرنامج الرئيس الانتخابي تبنت الحكومية اليمنية سياسة لاعادة النظر في وظيفتها ودورها حيث تضمنت برامج الحكومات المتعاقبة من ١٩٩٠–وحتى الآن الاهتمام بـ:

– إعادة البناء المؤسسي والعمل على تحديث وتطوير أجهزة الإدارة العامة

– تطوير الهياكل التنظيمية والوظيفية وتوصيف الوظائف وإلغاء الازدواجية والتكرار

– الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وتعزيز وتوسيع دور القطاع العام في تقديم الخدمات الاجتماعية وتقليص دوره في مجالات الإنتاج والتوزيع والخدمات ليتولاها القطاع الخاص

– إعطاء صلاحيات أكبر للسلطات المحلية من خلال المشاركة الشعبية

وقد حققت الإصلاحات الاقتصادية نتائج إيجابية شهدت لها المنظمات الدولية والإقليمية، ومكنت الاقتصاد اليمني من تجاوز الصعوبات التي واجهته والسير به نحو الأهداف المحددة حيث تميز الأداء الاقتصادي خلال الفترة بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي بلغ ٥,٦ في المتوسط، رغم تذبذب إنتاج النفط الخام، وهو معدل مقبول مقارنة باتجاه النمو خلال الفترة ٩٠ – ١٩٩٤، ويفصح معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الحقيقية عن التطور الفعلي للنشاط الاقتصادي كماستمر تطبيق مزيد من إجراءات ضغط النفقات الحكومية سواء الجارية أو الاستثمارية والسعي لزيادة الإيرادات بغية تخفيض العجز في الموازنة العامة وتقليص الاعتماد على الجهاز المصرفي في تمويل العجز واللجوء إلى موارد الدين العام الداخلي (أذون الخزانة

القطاعات الاقتصادية

كما سعت اليمن من خلال خطة تنمية عشرية مدعومة من المانحين بحوالي ٥ مليارات دولار عقب انعقاد مؤتمر لندن للمانحين منتصف نوفمبر ٢٠٠٦م وانعقاد مؤتمر لاستكشاف الفرص الاستثمارية في صنعا ء خلال العام ٢٠٠٧م بدعم خليجي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي السنوي من (٤,١ ٪) حاليا إلى (٧,١ ٪) وبما يؤهله للاندماج في الاقتصاديات الخليجية وصولا إلى اندماج اليمن الكامل في عضوية مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠١٥ م.

وعلى ضوء النتائج الايجابية المتمخضة عن انعقاد مؤتمر فرص الاستثمار والتي مكنت الهيئة من ترجمتها في الواقع العملي تمثلت في الإعلان عن إقامة عدد من المشاريع الاستراتيجية في اليمن بالمجالات السياحية والسكنية ومصافي للنفط ومصانع أسمنت وذلك مع عدد من الشركات منها مشاريع مع شركة الديار القطرية ، شركة القدرة القابضة ، الشركة اليمنية الألمانية للاستثمار ، شركة فردوس عدن ، شركة كابيتال بلس العقارية ، مؤسسة جمال للزراعة والتجارة ، مجموعة بن حم ، مجموعة الإمارات (طارق القاسمي) وشركة زينوكس ، شركة مروج اليمن (هائل سعيد أنعم) كما تم، تدشين الأعمال التنفيذية لمكونات البنية التحتية لمشروع فردوس عدن بتكلفة ١٠مليارات ريال ومشروع منتجع الأوراق الذهبية في أمانة العاصمة التابع لشركة صنعاء للاستثمارات السياحية بتكلفة ١٥٠مليون دولار والذي يعد من أكبر المشاريع الاستثمارية السياحية السكنية ، وتوقيع الهيئة مع شركة إيواء الإماراتية للتطوير العقاري على اتفاقيتي شراكة وإنشاء مشروعين استثماريين عقاري – سياحي وتجاري في منطقة ظهر حمير ، والتوقيع مع شركة سينو جولف الإماراتية في أبو ظبي على اتفاقية للتطوير العقاري إقامة مشروع جنان عدن . والتوقيع على اتفاقية شراكة في هذا المشروع تملك بموجبها الدولة ١٠٪ من المشروع وفي مجال النقل هناك مشروعين رائدين هما مشروع دبي العالمية لإدارة ميناء الحاويات بعدن بالشراكة مع الحكومة وإطلاق أول شركة طيران للنقل الداخلي غالبية الأسهم فيها للقطاع الخاص,كما تم تدشين المشروع الاستثماري المعدني جبل صلب لاستخراج الزنك والرصاص بتكلفة إجمالية بلغت ٢٠٠مليون دولار وإنشاء أول مصنع للحديد والصلب بشراكة يمنية صينية بتكلفة تزيد عن ٢٥مليون دولار بالإضافة إلى إعلان مجموعة باهارون الاستثمارية عزمها استثمار ٢٢٠مليون دولار وإعلان شركات خليجية وتركية وصينية الاستثمار في مجال الأسماك كما تم الإعلان عن تحالف مجموعة من المستثمرين اليمنيين والخليجيين لإنشاء أول مصنع للحديد الصلب بالمكلا بتكلفة ١٢٠مليون دولار.

جهود

وفي إطار العمل على جذب المزيد من الاستثمارات عملت الهيئة على إعداد عقود واتفاقيات التطوير الخاصة بمنح الأراضي للمشاريع الاستثمارية الكبيرة وذلك عبر إبرام الاتفاقيات المبدئية مع هذه المشاريع تمنح بموجبها الموافقة على تخصيص الأرض ، كما قامت الهيئة بتكثيف النشاط الترويجي وفقا لأسس ومعايير علمية ، حيث يتم إعداد استراتيجية الترويج للاستثمار محددة الأهداف والمعالم تركز على استهداف مستثمرين محددين في قطاعات محددة في عدد من الدول الشقيقة والصديقة بغرض الترويج للبيئة الاستثمارية وقد تم إنزال مناقصة دولية لهذا الغرض حصلت شركة انترناشيول ديفلوبمنت ايرلاند على أعلى درجه فنية ومالية وحصلت الهيئة على موافقة اللجنة العليا للمناقصات للتوقيع على عقد الشركة للقيام بإعداد الإستراتيجية الوطنية للترويج للإستثمار كماتم التعاقد مع منظمة ألمانية وبالتنسيق مع برنامج التعاون الألماني جي تي زد لاستقدام خبير متخصص في مجال الترويج للاستثمار ويعمل حاليا كمستشار لرئيس الهيئة ، كما تم تشكيل لجنة فنية بقرار من مجلس الوزراء برئاسة رئيس الهيئة العامة للاستثمار للإعداد والتحضير لعقد منتديات اقتصادية ترويجية دورية للترويج للاستثمار على مستوى القطاعات الاقتصادية وأيضا من ضمن وظائف الهيئة الجديدة بناء الصورة الإيجابية لليمن حيث قامت الهيئة بإعداد خطة متكاملة لبناء الصورة الإيجابية لليمن في المحافل الدولية وتسويقها كمنطقه جاذبة للاستمارات العالمية من خلال التوقيع مع الشركة الأيرلندية المعنية بإعداد الإستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار والتأكيد على ضرورة البدء بإعداد الشروط المرجعية التي ستستخدم لتوظيف شركه دولية مرموقة لبناء الصورة الإيجابية لليمن و في مجال تسهيل الاستثمارات قامت الهيئة بإعداد تصور متكامل عن تطبيق مبدأ النافذة الواحدة والآلية والإجراءات الكفيلة بتنفيذها عبر إعداد اتفاقيات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة التي توجد لها مكاتب تمثيل في الهيئة وفقا لنص المادة ٢٧ فقره هـ من قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢م والتي تضمنت الاختصاصات التي تمارسها هذه المكاتب والإجراءات التي تتبعها في تنفيذ مهامها بما يكفل الانسجام والتكامل بين عمل الهيئة بسهوله ويسر خلال المدد المحددة في هذه الاتفاقيات . وقد تم تطبيق هذه الآلية في المركز الرئيسي للهيئة وسيتم تطبيقها في المحافظات. وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقيات مع وزارة الصحة والسكان ، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، الهيئة العامة لحماية البيئة ، مصلحة الجمارك ووزارة السياحة .وتعمل الهيئة من أجل التوقيع على الاتفاقية مع الجهات الأخرى.كما استحدثت الهيئة وحدات إدارية جديدة تختص بالإشراف والمتابعة للمشاريع الإستراتيجية الكبيرة وتسهيل وتذليل أي عقبات تواجه تنفيذها عبر التنسيق مع الجهات المختصة المتمثلة في وحدة المشاريع الإستراتيجية ، ووحدة التسويق ووحدة الإيرادات ووحدة الفروع والمكاتب ، كما يجري استقطاب كوادر جديدة ومؤهلة ذات خبرة في القطاع الخاص والمنظمات الدولية للعمل فيها وذلك بما يتناسب والمهام والأعباء التي التزمت الهيئة بتنفيذها خلال المرحلة القادمة ..

الغاز المسال

وفي عهد الرئيس علي عبدالله صالح دشنت اليمن تصدير أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال إلى كوريا عبر سفينة كورية سعتها ١٤٩ ألف متر مكعب ليدخل بذلك نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي، كما ستبدأ في الحادي عشر من الشهر الجاري تصدير الشحنة الثانية على السفينة اليمنية (أروى) وبكمية ١٦٠ ألف متر مكعب.

وبحسب وزير النفط والمعادن أمير سالم العيدروس أن مشروع الغاز الطبيعي المسال يعتبر الأكبر من نوعه في تاريخ اليمن المعاصر ورافداً حقيقياً للتنمية والاقتصاد الوطني حيث بلغت تكلفته الإجمالية ما يقارب خمسة مليارات دولار. وأكد العيدروس أن اليمن بيئة استثمارية واعدة تزخر بالخيرات وقادرة على استيعاب التمويلات والمشاريع الاستراتيجية الكبيرة.

مبيناً أن مراحل إنتاج الغاز بدأ من محطة صافر بمحافظة مأرب ومن ثم إيصاله إلى بلحاف في شبوة عبر خط أنابيب بطول ٣٢٠ كيلومتر وصولاً إلى ميناء خليج عدن.

وأوضح ان المشروع وفر فرص عمل لأكثر من ١٠ الاف عامل خلال فترة إنشائه من مختلف محافظات الجمهورية فضلاً عن تأهيل العاملين في المشروع على أعلى المستويات ما مكنهم من استلام دفة عمليات إنتاج وتصدير الغاز.

الجدير بالذكر أن مشروع الغاز الطبيعي المسال أنشأ وفق أحدث التقنيات والمواصفات العالمية ويعد من ضمن ٢٠ مشروعا مماثلا على مستوى العالم وسيعمل المشروع على الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي وحيث من المتوقع أن تصل عائدات اليمن من مشروع الغاز الطبيعي خمسون مليار دولار خلال العشرين عاماً القادمة وتشارك في المشروع أكبر الشركات العالمية. ويتميز المشروع بموقعه الذي يتيح المجال للوصول بسهولة إلى كافة الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال في حوض المحيط الهادي في آسيا والأسواق الممتدة على طرفي المحيط الأطلنطي في أوربا وأمريكا. ويقوم المشروع على أساس ضخ الغاز الطبيعي المسال من منشآت المنبع في القطاع ١٨ في صافر مارب وعبر أنبوب يصل طوله ٣٢٠ كيلومترا وصولا إلى محطة التسييل في بلحاف.

وقد بدأت عملية إنتاج الغاز من خط الإنتاج الأول، بينما يجري استكمال عملية تجهيز خط الإنتاج الثاني بحيث تصل كمية الإنتاج الكلية للمشروع ستة ملايين وسبعمائة الف طن متري سنويا.

وتقوم الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بتصدير الكميات المنتجة بواقع ٣٠ ٪ إلى السوق الكورية الجنوبية و٧٠ ٪ إلى السوق الأمريكية ضمن ثلاثة عقود طويلة المدى ولفترة ٢٠ عاما مع شركة توتال الفرنسية للغاز والطاقة وشركة جي دي إف سويز لسوق أمريكا الشمالية وشركة كوجاز للسوق الكورية.

يعول الاقتصاد اليمني كثيرا على مشروع تصدير الغاز المسال المقرر ان تصدر أول شحنة منه مطلع العام القادم ٢٠٠٩م، إلى السوقين الأمريكية والكورية، في الدفع بنسبة نمو الاقتصاد الذي يشهد تراجعا ملحوظا في ظل انخفاض كميات النفط المنتجة.

ويتوقع أن يدر المشروع عائدات خلال العشرين سنة القادمة ما بين ٣٠ و٥٠ مليار دولار سيمنح اليمن حافزاً اقتصادياً مهما يساهم في تعجيل وتيرة النمو والتقدم الاقتصادي، كونه اكبر مشروع استثماري على الإطلاق في اليمن، حيث يبلغ إجمالي احتياطي الغاز اليمني نحو ٨١ تريليون قدم مكعبة.

ويعد مشروع تصدير الغاز اليمني المسال الذي تنفذ اعماله الإنشائية منذ النصف الثاني من العام ٢٠٠٥، أكبر وأول مشروع اقتصادي تشهده اليمن بهذا الحجم، وتبلغ تكلفته الإجمالية ٣,٧ مليار دولار.

ويتضمّن المشروع إقامة عدة منشآت جديدة وتعديلات أخرى لإنتاج ومعالجة وتسييل الغاز، ويشمل ذلك إنشاء خط أنابيب يربط بين الوحدات القائمة لإنتاج ومعالجة الغاز في مأرب، وإنشاء خط أنابيب رئيسي يربط وحدات إنتاج ومعالجة الغاز في مأرب بمحطة تسييل الغاز الجاري إنشاؤها في منطقة بلحاف بشبوة، وكذا خط أنابيب فرعي لنقل الغاز المخصصّ للاستهلاك المحلي إلى مدينة معبر.

وقدرت كمية النفط المباعة للسوقين الأمريكية والكورية بموجب العقود الموقعة مع الحكومة اليمنية بـ ٦.٧ مليون طن متري لمدة عشرين سنة قادمة، وبأسعار محددة سلفاً للسوق الكورية وبنسبة ٣٠ بالمائة، فيما تخضع قيمة الغاز المصدر إلى السوق الأمريكية وفقا للعرض والطلب وبنسبة ٧٠ بالمائة، وهو ما اعتبرته لجنة التنمية والنفط بالبرلمان اليمني للحكومة خطأ اقتصادياً كبيراً يؤدي إلى خسارة فادحة على اليمن وسيجبرها لاحقا على استيراد احتياجاتها من الوقود بكلفة مضاعفة تفوق كثيرا الفوائد المتوقعة من تصدير الغاز حيث ان أسعار البيع الواردة في الاتفاقيات تقل عن أسعار البيع العالمية بنسبة تصل إلى ٥٠٪.

□.. صور لمشروع استخراج الزنك